

**سوريا** ارتفعت أخيراً وتيرة الاحتجاجات الشعبية ضد الوجود الأميركي غير الشرعي في سوريا. في أرياف محافظة الحسكة في شمال شرق البلاد، ولا سيما بعد دخول «قانون قيصر» حيز التنفيذ، والإعلان عن توافق كردي – كردي، «يقلق» العشرات العربية، رغم تباين مواقفها منه

# العشائر تصعد بوجه الاحتلال الأميركي: مستعدون للمقاومة الشاملة!



مُعدت عدة اجتماعات عشائرية، خرجت بيانات تطالب الأميركيين والترك بغادرة الأراضي السورية (أف ب)

ريّف القامشلي – إيه مرمعي

يعلو صوت إبراهيم الشبلي، أحد سكان قرية طرطب في ريف القامشلي، بهتافات مناهضة للوجود الأميركي، ويردّها خلفه مجموعة من أبناء القرية، في تظاهرة شعبية مناوئة للاحتلال الأميركي في ريف القامشلي. تقترب للمتحدث إلى إبراهيم، فيقول إن «الأميركيين ينهبون النفط والغاز والقمح السوري، وكذلك يعاقبوننا بقانون قيصر». لا يفقه ابن بلدة طرطب أمور السياسة، يعرف أمراً واحداً، يعتبر عنه بغضب: «لن نخضع للأميركيين (...) ونحن مستعدون لإطلاق مقاومة شعبية شاملة. لا نتوقف إلا بخروج آخر جندي أميركي وتركي من سوريا».

تصاعدت، في خلال الأسابيع الماضية، حالات الاحتجاج الشعبي ضد الوجود الأميركي في المنطقة الشرقية، سواء عبر التظاهرات والاحتجاجات، أو من خلال قطع الطرقات أمام الدوريات الأميركية ورميها بالحجارة. وتوسعت رقعة الاحتجاجات، لتشمل مناطق واسعة من أرياف القامشلي والحسكة، غير الخاضعة لسيطرة الجيش السوري، ما يعطي صورة عن ارتفاع مستوى الرفض الشعبي للوجود الأميركي، وخاصة بعد البدء بتطبيق قانون «قيصر» الشهر الماضي.

كذلك، فإن حراك العشائر في الجزيرة السورية، ضد الوجود الأميركي على أراضيها، بات لافتاً أيضاً. عدة اجتماعات عشائرية عُقدت، خرجت بيانات تطالب الأميركيين والأترك بغادرة الأراضي السورية. برز من هذه الاجتماعات لقاء لدمشقى ووجهاء العشائر العربية»، في

ديوان عشائري لأحد «مشايخ» قبيلة طي، هدد فيه المجتمعون، للمرة الأولى بشكل صريح، واشتغلن بإطلاق مقاومة شعبية

## بأرضي في دمشق: لتطوير الدفاعات الجوية السورية

وَقَّع وزير الدفاع السوري علي أيوب، ورئيس أركان الجيش الإيراني محمد باقري، أمس، اتفاقية شاملة للتعاون العسكري بين بلديهما. وجاء في البيان المشترك أنّ توقيع الاتفاقية «يأتي تنفيذاً للرؤية السياسية والعسكرية بين البلدين». ودعا البيان إلى «انسحاب جميع القوات غير الشرعية من سوريا». من جانبه، قال وزير الدفاع السوري علي أيوب، إنه «لو استطاعت الإمارات الأميركية إخضاع سوريا وإيران ومحو المقاومة لما تأخرت للحظة». مضيفاً أنه «همما ارتفعت فاتورة الصمود فإنها أقل من فاتورة الاستسلام والخنوع». وشدّد أيوب على أنّ «من يراهن على تخريب العلاقات بين إيران وسوريا هو وأهم».

من جهته، قال رئيس أركان الجيش الإيراني اللواء محمد باقري: «إننا سنقوم بتقوية أنظمة الدفاع الجوية السورية في إطار توطيد العلاقات العسكرية»، مشيراً إلى أنّ «تركيا متأخرة قليلاً في تنفيذ التزامها بتفاهمات أستانا لإخراج الجماعات الإرهابية من سوريا (...) وعليها أن تدرج أن أي حل شاملها الأمنية لا يكون عبر التواجد في الأراضي السورية». ولفت باقري إلى أنّ «شعوب» الاتفاقية الموقعة تعزّز إرادتنا وتصميمنا على التعاون المشترك في مواجهة الضغوط الأميركية».

ونقلت وكالات إخبارية إيرانية، عن مصدر رسمي إيراني لم تسهّم، قوله إن «باقري موجود في سوريا منذ أيام»، وإن الاتفاقية الجديدة، تتضمن أنّ تقوم طهران بتطوير وتقوية أنظمة الدفاع الجوية السورية». كذلك، أفاد المصدر بأن «باقري بحث في دمشق أهمية خروج القوات الأجنبية غير القانونية، والتصدي للغارات الإسرائيلية».

(الأخبار)

واسعة، في حال لم ينفذ الأميركيون انسحاباً تاماً من الأراضي السورية. وأصدر المجتمعون بياناً اتهموا فيه الأميركيين بـ«استفزاز أبناء القبائل، من خلال دعم مشاريع إقصائية وتهميشية، تشوّه واقع المنطقة، وتخلق الفجوة بين مكوناتها»، في إشارة إلى دعم «قسد» وحذر البيان الأميركيين بالقول: «انتهبوا إلى ما تقومون به في الجزيرة السورية، واحذروا الرقص مع الشيطان»، مذكّرين واشتغلن بتجربة قواتها كما دعا بيان لـ«مجلس القبائل والعشائر السورية في الحسكة»، أبناء العشائر لـ«الالتحاق بالمقاومة الشعبية لتحرير الثراب المقدس من دنس المحتلين الأميركي والتركي»، مطالباً «المراهنين على المحتلّين بمراجعة حساباتهم، والالتحاق بالجيش العربي السوري، لاستكمال تحرير الأرض». ويؤكّد رئيس مجلس القبائل والعشائر السورية، الشيخ ميزن المسلط، في حديث إلى «الأخبار»، أنّ «العشائر لم تعد تقبل بالانتهاكات الأميركية التي تعمل على نهب ثروات البلاد، ومنع الوجود والقمح من الوصول إلى الحكومة في دمشق»، معتبراً أنّ «العشائر تشكل غالبية سكان المنطقة، وأي تهميش لها سيؤثر على أمنها واستقرارها». ودعا المسلط الأميركيين والأتراك إلى «الاعتزاز من تجارب الماضي القريب، ومغادرة الأراضي التي دخلوها بشكل غير شرعي».

## عزّرت العشائر عن مخاوفها من أن يستأثر الأكراد بحكم منطقة شرق الفرات

كما أبدت العديد من الشخصيات والتجار السياسية النشطة في المنطقة «مخاوفها من أن يستأثر الأكراد بحكم منطقة شرق الفرات»، واعتبرت قبيلة طي المعروفة، في بيان لعدد من أبنائها، أنّ «الاتفاقات المنفردة تجري بمعزل عن غالبية أهل الجزيرة، لكونها تجري على أرضية قومية ضيقة»، مؤكّداً أنّ «الهدف هو فرض سياسة الأمر الواقع بالقوة على الجزيرة السورية».

## اليمن

خالي الوفاض عاد المبعوث الاممي هارتن غريفيث، من عُمان إلى الاردن، بعدما رفض ممثلو حركة «انصار الله» استقباله او تسلّم مبادرته الجديدة. رفض مرّده أداء غريفيث المنحاز في الفتره الاخيرة، وحدث صورته الفطية على جريمة احتجاز سفن المشقات النفطية الاتية إلى الحديد

## لقمان عبد الله

يبدو أن صنعاء قزرت المضي في إغلاق ابوابها بوجه المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، الذي أتمّ أدائه في الفترة الأخيرة باتحياز واضح إلى جانب تحالف العدوان. باتي ذلك بعد فترة طويلة من الإنفتاح الذي شمل حتى قمة الهرم في حركة «انصار الله»، في سابقة لم تحصل إلا بعد تعيين غريفيث خليفة لإسماعيل ولد الشيخ أحمد في شباط/ فبراير من عام 2018. أظهرت حكومة الإنقاذ، في لقاءاتها مع غريفيث، إيجابية ومرونة كبيرتين، لكنّ المبعوث الأممي، وبدلاً من أن يقابل اليد الممدودة بأخرى مثلهما، لا يزال يحاول استغلال التنازلات المقدّمة من قبل صنعاء، من أجل الدفع باتجاه تحقيق مكاسب لـ«التحالف».

من هنا، قزرت «انصار الله» رفض استقبال غريفيث، بل وامتناع ودفها في مسقط - برئاسة الناطق باسمها محمد عبد السلام - عن استقباله، على رغم توسط القيادة العمانية في ذلك، وهو ما اضطر الرجل للعودة إلى مكتبه في الأردن. وكان المبعوث الأممي تبنّى، في الشهور الأخيرة، خطاباً منحازاً بالكامل إلى الجانب

السعودي؛ إذ تمعّد في إحاطاته أمام مجلس الأمن طمس مسؤولية المملكة عمّا يشهده اليمن، مُوضّفاً الحرب هناك بأنها «حرب أهلية»، بل لم يردّد عن كبل الشكر والمديح للرياض لقاء «مبادراتها الإنسانية والإغاثية» المزعومة. وفي الاتجاه نفسه، سار الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الذي انخرط في حملة تلميع لصورة النظام السعودي، بعد قبوله إقامة «مؤتمر مانحي اليمن 2020» (حزيران/ يونيو) في الرياض، وكان الأخيرة بريئة من دماء اليمنيين ومعاناتهم. هكذا، أسهم غوتيريش - كما رأت «انصار الله» - في محاولات سخيفة من قبل المجرم لتجميل وجهه المشع، قبل أن يستكمل مهفته أواسط الشهر الماضي برقع السعودية من القائمة السوداء لقلّة الأطفال وبالعودة إلى غريفيث، فلا تبدو مبادرته الأخيرة، والتي كان ينوي تقديمها إلى «انصار الله» بعدما سلّم حكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي نسخة منها، إلا محاولة للالتفاف على التطورات الميدانية التي جعلت الجيش اليمني واللجان الشعبية قاب قوسين أو أدنى من السيطرة على كامل الجبهة الشرقية. المبادرة الجديدة تتضمّن بنوداً غير مطروقة من قبل، كما أنها تستجيب للعديد من المطالب المزمّنة لدى قيادة صنعاء، والتي دائماً ما كان يتمّ تجاهلها. إذ تدعو إلى «وقف إطلاق النار، مع إيقاف جميع العمليات الهجومية الجوية والبحرية والبرية، بما في ذلك إعادة نشر القوات والأسلحة الثقيلة والمتوسطة والثقائر». وتنص المسودة على «استئناف العملية السياسية في أقرب وقت لوضع نهاية للحرب»، مطالباً بـ«رفع القبول (التي يرفضها التحالف) عن دخول السفن التجارية وسفن المشتقات النفطية، وإعادة ضخ النفط من مدينة مارب إلى فتح مطار صنعاء الدولي، وإطلاق جميع المعتقلين وفقاً لاتفاق ستوكهولم». والجدير ذكره، هنا، أنّ موافقة الجانب السعودي على نقل

النفط من مارب الخاضعة لسيطرته إلى ميناء رأس عيسى الواقع تحت سيطرة حكومة الإنقاذ، إنما تستعطن اعترافاً بالعجز عن وقف تقدّم

## يستعدّ الجيش واللجان للمعركة الفاصلة في مسار استعادة المدينة

الجيش واللجان باتجاه مدينة مارب، ومحاولة لاسترداد خسارة ميدانية واقتصادية كبرى باتت محتومة. وعلى رغم الإيجابيات الظاهرية التي احتوتها مبادرة غريفيث المعدّلة، إلا أنّ «انصار الله» رفضت حتى عقد لقاء للاستطلاع عليها. مرّد ذلك إلى فقدان أيّ مؤشر إلى صدق النوايا

والجذبة في الطرح الأخير، إذ لو كان هذان العنصران متوافرين، لأفرج عن سفن المشتقات النفطية المحتجزة من قبيل «التحالف» قبالة ميناء حيران منذ أكثر من ثلاثة أشهر رغم حصولها على التراخيص اللازمة من الية التفتيش التابعة للأمم المتحدة في جيبوتي (أفرج عن أربع فقط في محاولة لاسترضاء صنعاء)، ولتوقّف التصعيد الجوي الذي بلغ ذروته في الأيام الأخيرة. ومن هنا، تعتقد «انصار الله» أنّ المبادرة الجديدة إنما تستهدف إنقاذ «التحالف»، الذي فشل في الحصول دون وصول الجيش واللجان الشعبية إلى تخوم مدينة مارب. وفي ظلّ إصرار الجانب السعودي على سياسة التحايل، تفضي صنعاء في استعداداتها للمعركة الفاصلة والأخيرة لاستعادة المدينة، بالتنسيق مع قبائلها.

نظر «انصار الله»، بعين الريبة إلى المسودة المفقدة من المبعوث الاممي (أف ب)



## بريطانيا تستأنف تصدير الأسلحة إلى السعودية

في خطوة جديدة على طريق تعزيز مشاركتها في العدوان على اليمن، تستأنف بريطانيا بيع الأسلحة السعودية، بعدما كانت جمّدت العام الماضي إثر صدور قرار من محكمة استئناف يأمرها بـ«إعادة النظر في المسألة»، وأرجعت وزيرة التجارة الدولية، ليز تراس، قرار الحكومة إلى ما أتعت أنه «عدم وجود خطر استعمال الأسلحة والاعتدة العسكرية في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي». فضلاً عن نية فعلية وقدرة لدى السعودية على الامتثال لهذا القانون، كما أذمت، ووصفت «الحملة ضد تجارة الأسلحة» خطوة الحكومة بـ«المشينة»، وبيّنتها «تنج عن إفلاس أخلاقي»، معلّنة «أننا» سندرس هذا القرار الجديد، وسنستكشف كل الخيارات المتاحة للاعتراض عليه. وتفيد تحليلات الحملة بأن بريطانيا أصدرت تراخيص بنحو 6,4 مليارات دولار للسعودية، منذ أن بدأت الأخيرة عدوانها على اليمن عام 2015. ويأتي الإعلان الحكومي غداة فرض بريطانيا عقوبات على 20 سعودياً للاشتباه في تورّطهم في جريمة قتل الصحافي جمال خاشقجي، وهو ما يدلّ على الطابع المراوغ للإجراءات المتخذة ضدّ السعودية، وابتعادها عن الساس بالمصالح الكبرى معها.

(الأخبار)

# أوّل احتكاك تركي - إماراتي في تعز

في محافظة تعز، حيث انتشرت الميليشيات الموالية لتركيا في المناطق الريفية جنوبي مدينة تعز، وتمدّدت نحو مدينة التربة - مركز مديرية الشمايتين التابعة لمنطقة الحجرية - جنوب المحافظة، تحت ذريعة إلقاء القبض على مطلوبين أمنياً. ويضوء أحضر من قيادة المحصور العمسري

## طلب محافظ تعز من قيادة «التحالف» التدخل لفضّ النزاع

الموالي لـ«الإخوان»، سيطرت تلك الميليشيات على مواقع عسكرية تابعة لـ«السواء 35» المناهض للصعيد بالقرب من ساحل البحر العربي، وذلك تحت إشراف وزير النقل الأسبق في حكومة الرئيس المنتهية ولايته، صالح الجوانبي. هذا النشاط العسكري اتّخذ، في خلال الأيام القليلة الماضية، مسارا أكثر وضوحاً، خصوصاً

يكشف مساعي أنقرة لتثبيت سوطيّ قدم لها في المناطق الاستراتيجية في هذا البلد، في إطار التناقص الحاصل بينها وبين خصوصها الإقليميين. منذ عدة أشهر، بدأت تركيا تأسيس أذرع عسكرية لها في المحافظتين المذكورتين، تحت مسمّي «المقاومة الشعبية»، والحشد الشعبي». ففي تعز، استقبلت أنقرة ودرّبت، تحت إشراف الشيخ حمود المخلافي أكثر من 5000 جندي جنوبي محاربة تعز، وتحديدًا في مديريات الإصاح والمسراح ويفرس. أما في شبوة، فأنست عددًا من المعسكرات في ضواحي مدينة عتق (مركز المحافظة)، وفي منطقة مفرق الصعيد بالقرب من ساحل البحر العربي، وذلك تحت إشراف وزير النقل الأسبق في حكومة الرئيس المنتهية ولايته، صالح الجوانبي. هذا النشاط العسكري اتّخذ، في خلال الأيام القليلة الماضية، مسارا أكثر وضوحاً، خصوصاً

مخطط خبيث تدعمه تركيا وقطر، يهدف إلى الاستيلاء على مدينة المخا ومينائها وعدد من مديريات الساحل الغربي، إلى جانب إسقاط عدن». معتبراً أنّ «إرسال قواتنا إلى التربة بعزّتهم وعتادهم يُعدّ حقاً مشروعاً في الدفاع عن النفس والأرض وإفشال المخطط الإخواني التركي الكبير». ودفع تصاعد حدة التوتر بين الجانبين، إلى مدينة التربة، محافظ تعزّ المعين من قبّل هادي، نبيل شمسان، إلى اللجوء إلى تحالف العدوان لطلب التدخل وقض النزاع قبل أن يتطوّر ويخرج عن السيطرة، خصوصاً بالنظر إلى أهمية المنطقة الواقعة بالقرب من مضيق باب المندب. وعلى رغم محاولة محمد عبد الله صالح، إنّ «من حقها تأمين وجودها في الساحل الغربي، من خلال تأمين المواقع الاستراتيجية التي تحتلها تحت خطّ النار، كالمواقع الاستراتيجية في التربة والحجرية». وآتهم صالح «حزب الإصلاح» بـ«تنفيذ

(الأخبار)



مجلس القبائل والعشائر السورية في الحسكة، الذي أعلن دعم مشاريع إقصائية وتهميشية، تشوّه واقع المنطقة، وتخلق الفجوة بين مكوناتها»



مجلس القبائل والعشائر السورية في الحسكة، الذي أعلن دعم مشاريع إقصائية وتهميشية، تشوّه واقع المنطقة، وتخلق الفجوة بين مكوناتها»